

العدالة الانتقالية وعملية الفحص

عندما تخرج مجتمعات من فترة صراع عنيف أو حكم استبدادي يمارسه حزب واحد، فإن وسائل العدالة الانتقالية هي من بين الوسائل التي تستطيع تلك المجتمعات عن طريقها أن تواجه انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على نطاق واسع أو منهجي. وهذه الوسائل قد تكون قضائية أو غير قضائية، وتسعى إلى منع الانتهاكات أو إيقافها أو التحقيق فيها أو معاقبتها أو الحيلولة دون وقوعها في المستقبل. وترتكز أساليب العدالة الانتقالية على حقوق الضحايا وما يحتاجون إليه هم وعائلاتهم، وفي نفس الوقت تسعى العدالة الانتقالية على دعم وتطوير المؤسسات الديمقراطية وإجراءاتها، وهناك طرق عديدة لذلك نذكر منها ما يلي:

- * المحاكمات الجنائية لمرتكبي الانتهاكات.
- * اللجان القومية والدولية للكشف عن الحقيقة.
- * إقامة المعاهد والأرشفيات التاريخية، والنصب التذكارية، والمتاحف التي تحفظ ذكريات الماضي.
- * المصالحة بين فئات المجتمع المنقسمة المتناحرة.
- * تعويض ضحايا الانتهاكات.

ومن بين الوسائل الأخرى للعدالة الانتقالية إجراءات فحص الموظفين بهدف استبعادهم من الوظائف العمومية، بالنسبة لكل من ارتكب انتهاكاً لحقوق الإنسان، أو اشترك في ممارسات فاسدة، وكما أن إجراءات الفحص تؤهل أولئك الذين يحق لهم العمل في الحكومة، فإنها تعتبر من الخطوات الأولى نحو تطوير المؤسسات والتأكد من أن الإدارة العامة التي تم انتخابها هي إدارة فعالة قادرة على خدمة المصالح العامة. ويتضح من الخبرة التي مرت بها الدول الأخرى أن الاقتصار على عملية الفحص والتدقيق وحدها لا يكفي لمنع تكرار الانتهاكات، وأنه لابد كذلك من استخدام برامج واسعة لتطوير المؤسسات.

وتختلف عملية الفحص عن غيرها من وسائل العدالة الانتقالية في أنها نوع من العدالة الإدارية وهناك طائفة من العقوبات التي استخدمت في عمليات الفحص نذكر منها ما يأتي:

- * إعلان أسماء المنتهكين على الملأ وتعريضها للخزي والعار.
- * إيقاف الأفراد أو إنهاء مدة خدمتهم في الوظائف العمومية.
- * وضع الأفراد تحت الاختبار أثناء ممارستهم لوظائفهم الإدارية.
- * منع أفراد معينين من شغل وظائف عمومية لمدة معينة.
- * حظر أفراد معينين من شغل وظائف بالانتخاب أو التعيين لمدة خاصة.

وفي مختلف عمليات الفحص والتدقيق يجب مراعاة الاحتفاظ بالتوازن بين علاج الانتهاكات الماضية وبين التأكد من استمرار المؤسسات الحكومية في تأدية وظائفها بفعالية وكفاءة. ويتوقف هذا التوازن على الأساليب التي تمارسها الحكومة الديمقراطية الجديدة والأولويات التي تختارها. وليس من الممكن أن يقتصر الأمر على حل صحيح واحد في هذا السبيل، ولا على نموذج معين يحتذى في إجراء عملية الفحص.

وهناك عدد من القضايا والتحديات التي تتضمنها عملية الفحص، وكل منها تعتبر قضية قائمة بذاتها، وإن كانت ذات صلة بالقضايا الأخرى، وتهدف كل منها إلى تحديد ما يأتي:

- * الهدف الذي تسعى إليه عملية الفحص.
- * المجال الذي يشمل الأفراد المطلوب بفحصهم.

- *المؤسسات والوظائف العمومية والمناصب المنتخبة التي ينبغي فحصها.
- *معايير السلوك الخاطيء والأعمال غير المقبولة والانتهاكات ووسائل تطبيقها في إجراءات الفحص.
- *الدليل المطلوب من أجل الحكم على ذلك السلوك وتلك الانتهاكات التي ارتكبها الأفراد.
- *العقوبات التي يجب فرضها على الأفراد الذين تنطبق عليهم تلك المعايير.
- *الإجراءات والنظم والهيئات التي تقوم بالفحص والموارد الكفيلة بتحقيق عملية الفحص.
- *مدى استمرار عملية الفحص، وما يتتبعها عقب الانتهاء من إجراءاتها.
- *وسائل إدماج عملية الفحص مع البرامج الأخرى للعدالة الانتقالية وتطوير المؤسسات.